The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.1, P P. 393-419
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد١، ٢٠١٩ ص ص ٤١٩-٣٩٣

Narrowing the confidence gap in the financial data between the management of companies and investors in the Iraq stock market

تضييق فجوه الثقة في البيانات المالية بين إدارة الشركات والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية

* م.م : ليث علي حمادي عبد علي

Abstract: The aim of this research is to know the concept of the confidence gap, its components and causes, and to determine the implications of the confidence gap and the study of the problems facing companies. As for the practical aspect of the research, the questionnaire was relied on .

The most important conclusion of this research is that there is a common responsibility for the existence of a trust gap to be borne by the management and employees alike. By selecting a board of directors that is not qualified and has little experience and efficiency that is not commensurate with the size and nature of the company's activity, Either by the administration because they are not doing the necessary professional care and doing work that is not commensurate with the experience they have.

This study recommended the need to strengthen the independence and impartiality of the Board of Directors in the exercise of its work and remove from the pressures of owners and strengthen professional organizations, and the need to increase their interest in developing the level of administrative performance to reduce the confidence gap. There should be an interest by management in weaknesses and failures to improve management performance and accuracy of financial statements and thus narrow the gap between management and investor

*جامعة الفرات الاوسط التقنية/المعهد التقني بابل /قسم المحاسبة

الملخص: هدف البحث الى معرفة مفهوم فجوة الثقة ومكوناتها واسبابها وتحديد لأثار المترتبة عليها والتي تنتج عن فجوة الثقة ودراسة المشاكل التي تتعرض لها الشركات ،اما في ما يتعلق بالجانب العملي للبحث فقد تم الاعتماد على الاستبيان.

واهم استنتاج توصل الية هذا البحث ان هنالك مسؤولية مشتركة عن وجود فجوة ثقة تتحملها الادارة والملاك على حد سواء فمن جانب الملاك اختيارهم مجلس ادارة غير مؤهل وقليلي الخبرة والكفاءة لا تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة اما من جانب الادارة كونهم لا يبذلون العناية المهنية اللازمة وقيامهم بأعمال لا تتناسب مع الخبرة التي يمتلكونها.

واوصى هذا البحث بضرورة تدعيم استقلال وحياد مجلس الادارة في ممارسة أعماله وأبعاده عن ضغوطات المالكين وتدعيم المنظمات المهنية وضرورة زيادة اهتمامها بتطوير مستوى الاداء الاداري للحد من فجوة الثقة . وينبغي ان يكون هنالك اهتمام من قبل الادارة بنقاط الضعف والفشل ومعالجتها لتحسين اداء الادارة ودقة القوائم المالية وبالتالي تضييق الفجوة بين الادارة والمستثمر

المقدمة. ان فجوة الثقة في البيانات المالية لا يمكن حصرها في مجتمع اعمال دون آخر بل تعتمد على العلاقة بين الادارة ومجتمع الاعمال والتعليمات والقوانيين والقواعد التي تحكم كل بلد، لذا بعد انهيار كثير من الشركات العالمية الكبرى بسبب الفساد المالي والاداري والذي تعود جوانبها المهمة الى الدور الذي تلعبه الشركة متمثلة بأدارتها ومراقب الحسابات في تأكيدهم على صحة وصدق القوائم المالية وما يتبعها من معلومات محاسبية , على خلاف الحقيقة ادى الى ضياع حقوق اصحاب المصالح ولاسيما المستثمرين الحاليين وضعف ثقتهم بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية بسبب ضعف الثقة بالإدارة المعدة لتلك المعلومات.

وقد ادت هذه المظاهر من ضعف الثقة الى اتساع الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية وبين الادارة وكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وأحد أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة السوق المالي هو وجود نظام كفوء للمعلومات تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة، وفى الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة، لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة وبالأسعار المناسبة، وكذلك أيضا على مقدار الثقة التي يضعها المستثمر بالمعلومات التي تقدمها الشركات المدرجة فيه، ودرجة الإفصاح والشفافية التي يجب أن تتمتع بها تلك المعلومات.

المبحث الاول : منهجية البحث والابحاث السابقة.

اولاً :منهجية البحث

أ – مشكله البحث.

ان وجود فجوة الثقة بين الادارة والمساهمين يشكل مصدر قلق لكثير من اصحاب راس المال وهذا بدوره يخلق نوع من عدم الرغبة في الاستثمار في تلك الشركات لذا تتمثل مشكلة البحث من خلال التساؤلات لاتيه:

- هل توجد هنالك فجوة ثقة بين ادارة الشركات والمستثمرين.

- هل هنالك توقعات للمستثمرين بأتهام ادارة الشركات بالغش او الفشل بإدارة الشركة مما يؤدي الى زيادة فجوة الثقة وبالتالي ينعكس سلبا على اداء الشركة اتجاه الاطراف الخارجية مما يؤثر في اسعار اسهم هذه الشركات في سوق العراق للأوراق المالية.

- ان هنالك تدخلات للمستثمرين تؤثر في عمل او استقلالية أدارة الشركة.

– 4هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب – هدف البحث:

يهدف البحث الى:

- معرفه مفهوم فجوة الثقة ومكوناتها واسبابها

- معرفة طرق تضييق فجوة الثقة.

- تحديد الاثار المترتبة والتي تنتج عن فجوة الثقة على عمل الشركات.

- دراسة المشاكل التي تتعرض لها هذه الشركات وايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

ج –اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من اهمية اسوق الاوراق المالية والدور الذي تلعبه في تشجيع صغار المدخرين أو المستثمرين على استثمار أموالهم في عملية تداول الأوراق المالية بيعا وشراء مما له أثرًا هامًا في تنمية ثرواتهم.

ويشكل ضعف جودة المعلومات المقدمة للجهات المستفيدة الداخلية والخارجية احد الاسباب غير المعلنة ويأتي ذلك من عدم لالتزام ببعض المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية و مثل مبدا الافصاح وما تستلزمه

ضرورات الشفافية فضلا عن تأثير اصحاب المصالح على المؤسسة الواصفة للمعايير المحاسبية مما يزعزع ثقة المستفيدين بالمعلومات المقدمة فضلا عن انعدام الثقة بين المؤسسات المالية بعضها مع البعض الاخر.

د – فرضية البحث:

توجد فجوة ثقة بين ادارة الشركة والمستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية.

ثانياً :مصادر جمع المعلومات:

يتم الاعتماد على

- الكتب العربية ذات العلاقة بالموضوع.
- البحوث والتقارير والمجلات العلمية العربية والاجنبية .
- الرسائل العربية.

ثالثاً :الجانب العملي:

يتم الأعتماد على

- المعلومات التي تجمع من خلال البحث.
- البيانات الرسمية.
- استمارات الاستبيان.
- المقابلات الشخصية.

رابعاً : عينة البحث:

تتمثل عينة البحث في شركة اسيا سيل فرع بابل وعدة مصارف اهلية متمثلة بمصرف) بغداد ،الشرق الاوسط ،الخليج التجاري (مكاتب مراقبي الحسابات فضلاً عن بعض الاساتذة الجامعيين وبعض المستثمرين وتم جمع المعلومات بشكل اساسي من خلال الاستبيان.

وكان عدد لاستبانات التي وزعت 60)) استبانة ، اما المستردة منها فكانت ((50 وبعد تدقيق الاستبانات المستردة وجد انها صالحة وملائمة لغاية التحليل الاحصائي.

<u>خامساً :ابحاث سابقة :</u>

- بحث الذنيبات ،علي عبدالقادر , وخميس ,بشير احمد))(2008 المعايير العامة) الشخصية (للتدقيق معايير رمزية أم معايير هادفة إلى تحقيق الشفافية المالية.

هدف هذا البحث الى دراسة و تحليل المعاني الفنية والرمزية التي تكمن وراء إصدار المعايير الشخصية للتدقيق .وذلك من أجل التحقق من مدى كون هذه المعايير حقيقية وانها تهدف الى تمكين المدقق من المساهمة في تحقيق الشفافية المالية أم أنها ذات صبغة رمزية تسعى لتحقيق أهداف خاصة بالمهنة والمدققين و ان اهم ما توصل الية الباحثين:

– 1 أن المعايير، بالرغم من أنها ركزت في ظاهرها على النواحي الفنية التي تهدف إلى الارتقاء بعملية التدقيق لمستوى يحقق خدمة مستخدمي البيانات المالية بشكل مناسب والمساعدة في تحقيق مستوى معقول من الشفافية المالية.

– 2 ان هذه المعايير مصبوغة بالرمزية من حيث إنها تسعى لتحقيق أهداف خاصة بمهنة التدقيق وبالمدققين، مثل احتكار عملية تنظيم المهنة والدخول اليها، ورفع سمعة المهنة والمدققين.

- التميمي ،هاشم حسن) (2009) فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين.(

ان هذا البحث هدف الى تحديد مفهوم وطبيعة فجوة التوقعات الموجودة بين مدققي الحسابات وبين المستثمرين كاحد الاطراف المستخدمة للقوائم المالية في العراق.

واهم استنتاج توصل الية الباحث :

ان مستعملي القوائم المالية ومن بينهم المستثمرين يتوقعون من مراقبي الحسابات بان يقدم لهم النصائح والارشادات فيما يتعلق باحتمال الفشل او التعثر المالي للشركة من خلال قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المحلية والدولية.

- الحاج ،فهيم سلطان محمد) (2010) آليات حوكمة الشركات و دورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية.(

ان هذا البحث هدف إلى دراسة وتحليل مفهوم حوكمة الشركات و مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وبيان دور آليات حوكمة الشركات في محاولة تضييق تلك الفجوة .

واهم استنتاج توصل الية الباحث:

أن استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وتأهيل وتدريب العاملين فيها والتزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق واستقلال مراقب الحسابات في الشركة ساعد في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق

.

- دراسة برير، احمد) (2014) جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات.(

هدف هذا البحث الى دراسة مشكلة وجود فجوة التوقعات في التدقيق بين مراقبي الحسابات و مستعملي القوائم المالية ,و إلى دراسة وتحليل مفهوم جودة التدقيق ومفهوم فجوة التوقعات في التدقيق وبيان دور وسائل تحسين عملية التدقيق في محاولة تضييق تلك الفجوة ,

واهم استنتاج توصل اليه الباحث:

أن الالتزام بمعايير التدقيق وتفعيل مسؤوليات المدقق وكذلك تفعيل دور لجان التدقيق وإعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية ساعد في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

سادساً :تحليل الابحاث السابقة:

- اشارت الابحاث السابقة أن استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وتأهيل وتدريب العاملين فيها والتزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق يعمل على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.
- توكد الابحاث السابقة على أن الالتزام بمعايير التدقيق وتفعيل دور لجان التدقيق يساعد في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

سابعاً : ما يميز البحث عن الابحاث السابقة:

ان ما يميز البحث عن الابحاث السابقة كونها ركزت على مفهوم فجوة الثقة ومكوناتها والتعرف على اسبابها ومحاولة العمل على تضيق تلك الفجوة في البيانات المالية من خلال دراسة المشاكل التي تؤدي اليها ولاستفادة من المعايير الخبرات في هذا المجال لذا قد تساعد هذه الدراسة المتواضعة تلك الشركات على إيجاد آلية معينة تقلل فجوة الثقة في البيانات المالية وتعزيز اوايجاد نوع من الثقة بين المستثمر والادارة .

المبحث الثاني : الجانب النظري .

ان الثقة في المعلومة المحاسبية تشير الى خلو المعلومة من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل .

الأمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح .وهي خاصية ضرورية للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات هذا من ناحية او اتجاه الاطراف الخارجية ولكن المشكلة الاخرى التي تواجه ادارة الشركة هو ليس مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين وانما وجود فجوة ثقة بين ادارة الشركات والمستثمرين اذ نجد ان غالبية ادارة الشركات تعاني من هذه المشاكل وهي مشكلة ضعف ثقة المستثمرين بما تقوم به الادارة اذ ان بعض الاحداث المضللة التي اكتشفت في

بعض الشركات ادت الى نشوء ظاهرة ضعف الثقة في لبيانات المالية المقدمة من قبل مجلس الادارة وبالحقيقة ليست كل الادارات تقدم بيانات مضللة.

ولكن هنالك مستثمرين ايضاً يحاولون فرض آرائهم على اعضاء مجلس الادارة بتمرير بعض الامور من خلال تحريف البيانات المالية وهي مثلا اظهار الشركة دائما في موقف مالي قوي في سبيل الحفاظ على سمعة الشركة واسعار اسهمها في سوق الاوراق المالية اذ ان هنالك عدة شركات ومصارف اهلية ومن خلال استفسارنا من بعض موظفي هذه الادارات وجدنا هذه المشكلة .

اولاً : خلفية نظرية عن مفهوم فجوة التوقعات و اسبابها

ان انتشار ظاهرة تعثر الشركات المساهمة وزيادة حالات المخالفات المالية والمحاسبية في بعض الدول المتقدمة والنامية فضلاً عن الى تورط بعض مراقبي الحسابات ادى ذلك الى ضعف ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية وازدياد فجوة الثقة بينهم وبين مراقبي الحسابات الناتج عن زيادة حالات الافلاس والفضائح المالية التي طالت بعض الشركات العالمية منها شركة إنرون Enron ادت الى تعميق الفجوة بين مستخدمي القوائم المالية ومراقبي الحسابات.

1- مفهوم فجوة التوقعات

ويمكن تعريف فجوة التوقعات على "أنها الفجوة بين مستويات الأداء المتوقع كما هو متصور من جانب مراقبي الحسابات و مستخدمي القوائم المالية.(Taiha and Shaikh : 517 :2003) "

وعرفت ايضاً "بانها التباين بين ما هو متوقع ان يحققه مراقبي الحسابات وبين الاداء الفعلي لهم حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال و اخفاق مدققي الحسابات في اعمالهم بالشكل المطلوب)" 35, Lee, 1994).

كما عرفت" بأنها عبارة عن اختلاف بين ما يراه مستخدمو القوائم المالية من واجبات ومسؤوليات مراقبي الحسابات وما يراه المراقبين أنفسهم لمسؤولياتهم) "سعد.(353 : 2008 :

كما عرفت على" انها الاختلافات في فهم الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق في بيئة الاعمال ومفهوم الرأي العام عن الوظيفة الحالية التي تمارسها مهنة التدقيق. "

(Lowe et al :2001: 145).

ومما سبق يمكن تعريفها على" انها الاختلافات في الآراء ولأفكار بالنسبة لمراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من حيث الاداء والواجبات والذي بدورة يخلق حاله من عدم الثقة في البيانات المالية. "

- 2اسباب فجوة التوقعات .

وان الأسباب الرئيسية لفجوة التوقعات تتمثل بالاتي)الذنيبات،(108 : 2003

- تعدد التوقعات للمجتمع المالي فيما يتعلق بطبيعة التدقيق و أهدافه و مسئوليات

مراقب الحسابات و معايير التدقيق و الاستقلالية و تقرير مراقب الحسابات.

ب – التصورات المختلفة للأداء الفعلي لمراقبي الحسابات.

ج – معقولية و عدم معقولية التصورات المختلفة للمجتمع المالي.

د –نقص الأداء الفعلي لمراقب الحسابات.

هـ – التوقعات المختلفة للمجتمع المالي مرتبط بميول أصحاب هذه التوقعات و الميول التي قد يكون بعضها واقعي و البعض الأخر غير واقعي.

ونرى أن العوامل التي تؤثر على فجوة التوقعات منها ما يرجع الى النقص في جودة الأداء الناتج عن عدم قيام المدقق بإنجاز مهامه وفق ما تتطلبه معايير التدقيق و توقعات المجتمع المالي المعقولة او ناتجة عن قصور معايير التدقيق في تلبية توقعات المجتمع المعقولة.

ويرى)احمد (31 : 2007 : ان هنالك فجوة في التوقعات تعود الى توقعات المجتمع المالي غير المعقولة اذ يرتفع مستوى توقعاتهم بدرجة أكبر مما يمكن ان ينجزه المدقق بدرجة معقولة .وفي ضوء ذلك على المنظمات المهنية المعنية أن تعمل جاهدة على وضع المعايير التي تلبي توقعات المجتمع المالي المعقولة و أن تعمل على مراقبة جودة أداء مراقب الحسابات وأن تتابع مدى التزام المدقق بمعايير السلوك المهني وأن تعمل على تثقيف المجتمع المالي وذلك عن طريق النشرات و الندوات لاطلاعهم على طبيعة عملية التدقيق.

- 3مكونات فجوة التوقعات في التدقيق.

تتكون فجذوة التوقعات من المكونات الاتية :

أ – فجوة المعقولية –

وهي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من مراقب الحسابات أن يحققه و بين ما يمكن أن ينجزه بشكل معقول Salehi)،.(8376 2011:

وتنشأ هذه الفجوة نتيجة مغالاة مستخدمي التقارير المالية في توقعاتهم وذلك بالنسبة لما يمكن لمراقب الحسابات إنجازه أو تبعاً لما تتطلبه معايير التدقيق الحالية منه .اذ ان مستخدمي التقارير المالية يتوقعون دوراً أآثر فاعلية للتدقيق مقارنة بما توفره الآن من اداء من الناحية التطبيقية، دون أي مراعاة للمحددات

الكثيرة التي تحكم أداء مراقب الحسابات، وبما أن مراقب الحسابات اليوم لا يتبع أسلوب التدقيق الشامل نظراً لارتفاع تكلفتها اذ يتبع أسلوب التدقيق الإختباري الأمر الذي يجعل تقارير التدقيق التي يصدرها تتسم بنوع من التقدير وعدم التأكد ويجعل عملية التدقيق تخضع لاكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية، ولكن دون توفر أية ضمانة بأن القوائم المالية ستكون نظيفة منها بشكل مطلق، خاصة مع وجود أنواع من احتيال الإدارة يكون من شبه المستحيل على مراقب الحسابات اكتشافه)الحارس،.(10 : 2009

ب – فجوة الأداء –

تعبر فجوة الأداء عن التباين بين ما يمكن توقعه من أداء مراقبي الحسابات بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء مراقبي الحسابات من أدائهم الفعلي،

ويمكن تحليل هذه الفجوة إلى عنصرين:

- فجوة المعايير الناقصة – هي عبارة عن التباين في الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من مرقب الحسابات وبين واجبات مراقب الحسابات وفقا لمعايير التدقيق، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في معايير التدقيق.

- فجوة الأداء الناقص – وتعرف على انها الفجوة بين واجبات مراقب الحسابات وفقا لمعايير التدقيق وبين الأداء الفعلي له ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء :2009) . 85 : hassink)

4ً –فجوة التوقعات ومسؤوليات مراقبي الحسابات.

ان مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مدقق الحسابات ان يقدم لهم النصائح فيما يتعلق باحتمال فشل او تعثر الشركة تحت التدقيق كما يتوقعون منه اكتشاف الاخطاء الجوهرية وعمليات الغش التي تؤثر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ومنع اصدار القوائم المالية المضللة . من خلال استعراض توقعات المستخدمين من عملية التدقيق التي ينفذها مراقب الحسابات نستخلص من ذلك ان بعض مستخدمي القوائم المالية سوف يصلو الى نتيجة بان توقعاتهم لم يتم تحقيقها مما سيؤدي الى ظهور فجوة التوقعات وهم يشهدون على ذلك بحدوث فشل او تعثر مالي للمشروعات و خسائر استثمارات تعود الى الشركات التي دققت حساباتها خاصة تلك التي تم اصدار تقارير نظيفة من قبل مراقب الحسابات عنها . اوجبت مهنة التدقيق مسؤوليات مختلفة على مراقب الحسابات هدفها ان يحرص مراقب الحسابات على بذل العناية المهنية اللازمة اثناء تنفيذه عملية التدقيق للوصول الى رأى فني محايد حول المركز المالي ونتائج النشاط للشركة تحت التدقيق).التميمي.(195 :2009 :

- 5 عوامل تضييق فجوة التوقعات.

هنالك عدة عوامل تؤدي الى تضييق فجوة التوقعات منها). راضي1999) :

- توسيع مهام مراقب الحسابات بناء على توقعات المستفيدين من هذه الخدمة.
- زيادة فاعلية الاتصال في بيئة التدقيق وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور مراقب الحسابات ومسؤولياته.
- تدعيم استقلال مراقب الحسابات.
- تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تنظيم ورقابة المهنة.

ثانياً :مفهوم فجوة الثقة واسبابها.

وتعرف الثقة على انها إضفاء التأكيد لكل من الإدارة والعملاء والموردين والملاك والهيئات الحكومية والجهات الأخرى المعنية على أن المعلومات المحاسبية موثوق فيها وانها تتضمن كافة الأساليب الرقابية التي تضمن أن كل عملية إرسال للبيانات تتم بشكل دقيق وتحقق تأكيد الشمول ،كما أنها تخضع للفحص كما أنها تعد للاستلام بصورة آنية ،و تتضمن كافة الأساليب التي تساعد على اكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب) .حمادة. (313 :2010 :

- **مفهوم فجوة الثقة.**

يمكن تعريف فجوة الثقة بانها" الفرق بين ما تقوم به الادارة أو ما يمكن أن يقوم به مراقبي الحسابات ا و تقادم البيانات المالية وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن تقوم به الادارة و مراقبي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم. "

ويمكن تعريف فجوة الثقة ايضا" بانها الاختلاف او التباين بين توقعات المجتمع أو مستعملي القوائم المالية من جهة وتوقعات المستثمرين اتجاه مجلس الادارة والأداء الفعلي لهم ."

ويمكن تعريفها ايضاً" بانها بأنها اختلاف الأداء المهني للإدارة من حيث الجودة ومعايير الأداء المهنية عن المتوقع منه أن تحققه ."

- 2مكونات فجوة الثقة:

يرى الباحث ان فجوة الثقة تتكون من المكونات الاتية:

- أ –فجوة البعد – وهي الفجوة بين الإدارة والمساهمين الذين يعتمدون على البيانات الصادرة عن الإدارة – فان هذه الفجوة أدت الى النقص في الموثوقية، وبالتالي الحاجة إلى طرف خارجي

مستقل من اجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات ودرجة الاعتماد عليها (Lee, 1995: 48).

وان هذه الفجوة بشكل أساسي ادت إلى عملية توكيل فريق معين لإدارة شؤون الشركة.

إن فصل الإدارة عن الملكية وبالتالي استحالة اطلاع المالكين على الكم الهائل من العمليات المالية وغير المالية التي تحدث في منشأتهم يؤدي إلى حدوث فجوة في الاتصال بين الإدارة والمالكين وهذا يستدعي تركيز الجهود بشكل أكبر على ضرورة تحقيق الشفافية المالية، بحيث تقوم الادارة بإظهار جوهر الحقيقة الاقتصادية وتزويد مستخدمي البيانات المالية ببيانات ذات شفافية عالية تفيد الجميع ولا تضر مصلحة أي طرف .والإدارة هي المسؤولة عن توفير المعلومات الكافية لمن قام بتوكيلهم بإدارة الشركة ، وذلك من خلال التقارير المتعارف عليها.

ب – فجوة تضارب المصالح :

وهي الفجوة التي تنشأ بين الادارة وتلك الفئات المستفيدة من القوائم المالية وتعدد الاستخدامات لهذه القوائم، وبالتالي تنوع المصالح، يجعل الفئات المختلفة بحاجة إلى جهة مستقلة ومحايدة حتى تطمئنها بأن البيانات المالية أعدت بشكل موضوعي ومحايد دون تحيز لأي جهة .ويتمثل التضارب في المصالح بشكل رئيس في التضارب بين الإدارة والمساهمين، والتضارب بين الشركة والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو دائنين أو جهات حكومية وغيرها .ان التضارب في المصالح يستدعي الاهتمام بالشفافية المالية لتحقيق مصالح جميع مستخدمي البيانات المالية) .الذنيبات وخميس :2008: 347).

3-اسباب فجوة الثقة . يرى الباحث ان على الرغم من ان هنالك فجوة ثقة بين ادارة الشركات والمستثمرين لا ان مسببات هذه الفجوة لم يتم الاتفاق حولها وتختلف هذه المسببات من بيئية الى اخرى ومن مجتمع الى اخر حيث نجد ان هذه الفجوة تقل او تنخفض في بعض البلدان المتقدمة بسبب قوانين تلك الدول التي تحدد طبيعة العلاقة بين ادارة الشركة والمستثمرين والتي بدورها تقلل الضفيط او الفجوة بين ادارة الشركة والمستثمرين الا أن ذلك لم يحد من هذه الفجوة ونعتقد ان من اسباب هذه الفجوة.

- عدم التحديد الواضح لمسؤوليات الادارة وواجباتها في المجتمع بسبب اعتقاد الملاك ان موظفي الادارة هم عاملون لديهم لذا عليهم ان يخضعوا لتوصياتهم.

- قصور او ضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- قصور التقارير المالية عن مسايرة التغيرات التي تحدث في اسواق راس المال.
- مدى منطقية ومصداقية تصورات المستثمرين والمجتمع.
- ان التوقعات المختلفة لمستعملي لقوائم المالية مرتبطة بمصالح واهداف والتي قد يكون بعضها واقعي.
- **طرق تضييق فجوة الثقة.**

يرى الباحث ان هنالك طرق عدة لتضييق فجوة الثقة وتتمثل بي:

أ – دراسة توقعات المستفيدين ، وتوسيع مسؤوليات الادارة.

ب – زيادة فاعلية الاتصال بين الادارة والمستفيدين من القوائم المالية ،

ج – تدعيم استقلال الادارة.

د – تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية والدولية في تنظيم عمل الادارة مع المستثمرين .

ثالثاً :الافصاح والشفافية في عرض البيانات المالية.

أن الإفصاح والشفافية يظلان العوامل المحورية والمرتكزات الرئيسية في توفير المعلومات الحيادية والدقيقة كمسألة ضرورية وجوهرية وإلزامية بغض النظر عن أي مسائل خلافية حول مستوى التوازنات المقبولة شكلاً أو موضوعاً بين الأطراف صاحبة المصلحة من جهة وإدارات الشركات المعنية من الجهة الأخرى.

- **1مفهوم الافصاح.**

ان التأكيد على ضرورة الإفصاح الدقيق في التوقيت المناسب عن كافة الأمور المادية المتعلقة بالشركة والتي تشمل موقفها المالي ونتائج الأعمال وهيكل الملكية ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة به . وينبغي ان تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم، ويتعين أن يتضمن بذلك العديد من العناصر أهمها : النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهداف الشركة وحق الأغلبية من حيث المساهمين وحقوق التصويت وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون الرئيسيون والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم وعوامل المخاطرة المنظورة والمسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح وهياكل وسياسات حوكمة الشركات)الحاج. (49 : 2012 :

ويرى البعض ان الافصاح وليد الانفصال بين الملكية والادارة و هو اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الاساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث يعينها على اتخاذ القرارات السليمة). عبدالله(38 : 1995 :

او بمعنى اخر يعرف الإفصاح بانه" إظهار الشيء بحيث يكون معلوما وواضحا)."الامين (89 :2008 : .

وعرف ايضاً بأنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني ان تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون تضليل).الشاهد . (429 : 2000 :

ويمكن تعريف الافصاح" بأنه اظهار كافة المعلومات المحاسبية الضرورية اللازمة الاتخاذ القرار دون قيد او شرط ."

وعند دراسة أطر الإفصاح فإنه يجب مراعاة جميع تلك المصالح وذلك لتعزيز ثقة الأطراف في السوق مع وجود ضمان كاف فعال لضمان الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع وإلا سيكون عديم الجدوى دون ضمان توازن المصالح بين المستثمرين والآليات الفعالة لتنفيذ متطلبات الإفصاح.

فمن هنا فإن أصحاب المصالح وهم) الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمون والشركاء والعملاء وجهات الائتمان والدولة ممثلة في هيئة السوق المالية (فإن مطلبهم الرئيسي أن تكون الشركات أكثر إفصاحاً ليس في التقارير المالية فقط ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الاجتماعية والأخلاقية والبيئية.

مفهوم الشفافية .ان الشفافية تمثل الانفتاح على الجمهور في ما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام الذي من شانه تعزيز المسألة وتثبيت المصداقية وحشد تأييد اقوى للسياسات الاقتصادية السليمة مع الاخذ بنظر الاعتبار .ان انعدامها اي الشفافية يؤدي الى تزعزع الاستقرار وعدم الكفاءة والانتقال للعدالة).الشيخ.(141 :2004 :

وهنالك من يرى أن الشفافية في الإفصاح لا تؤثر بشكل ايجابي على ثقة المستثمرين في السوق المالي فقط، بل تشجع الشركات أيضا على إصدار أوراق مالية جديدة : Ferguson, Lam & Lee . 2002: 152)).

وهنالك من يرى ايضاً على انه كلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة إحساس المستثمرين بوجود المساواة والعدالة في الأسواق المالية، وكلما ازدادت أيضا درجة ترحيب أولئك المستثمرين بتقديم رؤوس الأموال. (205 (Gregory & Linen: 2003).

ويمكن تعريف الشفافية " بانها الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية المتعلقة بأداء الشركة ومركزها المالي وهيكل الملكية بدقة وفي الوقت المناسب."

في كل الأحوال نرى ان الإفصاح والشفافية مطلب ضروري لتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين بأسواق راس المال على أساس إعطاء الفرصة للجميع للحصول على المعلومات الموثوقة والدقيقة وبوقت كاف وبآلية سليمة واضحة وفي حدود التنظيمات التي وضعتها هيئة السوق المالية الإلزامية والطوعية على أن تشمل المساءلة والمحاسبة كل من يحاول إخفاء أو إضفاء المعلومات عن مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمةً للمصلحة العامة.

- 3الشفافية المالية ودور التدقيق في تحقيقها.

الشفافية المالية تعني بشكل عام تزويد مستعملي البيانات المالية ببيانات ذات مصداقية عالية مما يساعد في زيادة ثقتهم في الاسواق المالية والمؤسسات المختلفة ومن الأمور المهمة التي يتناولها المدقق في عمله وهي من المؤشرات المهمة في تحقيق الشفافية المالية، ما يتعلق بغش الموظفين وغش القوائم المالية) غش الادارة (ومخالفة المعايير المحاسبية وكفاية الافصاح والتلاعب في التقديرات المالية وتضخيم الأرباح واخفاء الخسائر .فمعظم حالات الفشل المؤسسي الناتجة عن عدم توفر الشفافية المالية ترتبط أساسًا بهذه الأمور كلها أو بعضها .ويعتبر تحقيق الشفافية المالية من المضامين الأساسية لهدف التدقيق الأساسي المتمثل في اعطاء المدقق رأيًا فنيا محايدًا عن مدى عدالة البيانات المالية .وبالنظر الى أهداف التدقيق سواء كان ذلك في بداية نشوء التدقيق الالزامي أو في الوقت الحاضر يتبين ان هذه الأهداف المعلنة تساهم الى حد كبير في تحقيق الشفافية المالية وبدرجات متفاوتة .أما في بداية ظهور التدقيق الالزامي، حيث كانت الشركات ذات مسؤولية محدودة، فقد استدعى ذلك ضرورة وجود من يقوم بطمأنة المالكين غير الفاعلين وحمايتهم من تصرفات المالكين الذين يتولون إدارة شؤون المنشأة، والذين قد يقومون بتسيير أمور المنشأة لصالحهم .ولكن الأمر كان يتركز في تلك الفترة على منع واكتشاف الغش والخطأ، حيث يمكن القول إن مفهوم الشفافية المالية كان يرتبط بهذه الأهداف، وقد كان التركيز على استقلالية المدقق أمرًا في غاية الأهمية لتوفير قدر معقول من الطمأنينة فيما يتعلق بتحقيق الشفافية المالية .وبظهور الثورة الصناعية وما رافقها من تشريعات خاصة بالشركات حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة الملكية خاصة في بريطانيا؛ فقد أدت الثورة الصناعية إلى ظهور اقتصاديات الحجم والشركات الكبرى والإدارات ذات الخبرات المهنية الواسعة وبالتالي فصل الملكية عن الإدارة.(Boynton, 2006 :et.al) .

وعلى هذا الاساس نرى انه ينبغي ان يكون لأعضاء المجلس من الخبرة والإخلاص الكافي والاهتمام المناسب لخدمة مصالح الشركة والمساهمين وأن يعاملوا هؤلاء بشكل عادل وأن يلتزمو بمعايير

أخلاقية عالية على أن يأخذ في الحسبان مصالح أصحاب المصالح ، وعلى أعضاء مجلس الادارة الافصاح عن إن كان لهم أية مصالح مؤثرة في المؤسسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والعمل بإخلاص على خدمة أهداف المؤسسة ، وأنه في حالة أن تؤثر قرارات مجلس الادارة على بعض المساهمين دون غيرهم ، وعلى مجلس الادارة توخي العدالة والمساواة في ذلك . وعليه الالتزام بتطبيق أفضل معايير وأخلاقيات المهنة وأن يتم الاخذ بعين الاعتبار مصالح الاطراف الاخرى في الشركة.

وقد استمرت عملية التطور في مجال التدقيق تسير جنبا الى جنب مع التطورات الاقتصادية في البلدان المتقدمة ومع ما تتعرض له قطاعات الأعمال المختلفة من فشل وتراجع، ويبدو أن العوامل التي أدت إلى زيادة الطلب على التدقيق هي العوامل التي ادت الى الطلب على تحقيق الشفافية المالية .(2006: Arens, et. al).

ونرى انه من الضروري ان يكون هنالك ضمان للتوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة وحملة الأسهم ،على أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة، و بما يحقق أفضل مصلحة للشركة وحملة الأسهم مع التزامهم بتطبيق معايير أخلاقية عالية تأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات الآخرين من أصحاب المصالح ، وان يقوم بوظائف رئيسية تتضمن وضع استراتيجية الشركة وسياسة المخاطر التي تتعرض لها الشركات ،اختيار وتحديد مكافآت كبارالمسؤولين ،ومراعاة التناسب بين مكافآت كبار المسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة وبين مصالح الشركة وحملة الأسهم ،ضمان الشفافية في انتخابات مجلس الإدارة ،ضمان وكفاءة حسابات الشركة مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة والإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال بين الادارة والمساهمين

.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث.

أولا : عرض وتحليل خصائص مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع الدراسة من الأكاديميين في حقل المحاسبة ومراقبي الحسابات المجازين بمزاولة مهنة التدقيق وبعض مديري المصارف واعضاء مجالس الادارة وبعض المستثمرين ويتناول الباحث في هذا الجزء الفئة التي تنتمي إليها العينة المستهدفة وبعض الخصائص الرئيسية للمستجيبين.

ويوضح جدول (1) خصائص مجتمع عينة البحث

المتغيرات	الفئة المستهدفة	العدد	النسبة
الفئة التي ينتمي	أكاديمي	20	40 %

إليها	محاسب قانوني اداري مستثمر 	10 14 6 50	20 % 28% %12
الجهة التي يعمل لديها	جامعة بابل مصرف بغداد مصرف الخليج التجاري مصرف الشرق الاوسط شركة اسياسيل للاتصالات مكتب مراقبة الحسابات	16 10 8 8 5 3	32 % %20 %18 %18 %10 %2
عدد سنوات الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق والادارة	1----5 6---- 10 11--- 20 21---- 30 --- 31فأكثر 	15 20 8 7 0 50	30 % 40 % 16 % 14 % 0 % 100 %
المؤهل العلمي	دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه 	8 22 12 8 50	16 % 44 % 24 % 16 % 100 %
مكان الحصول على المؤهل العلمي	جامعة كربلاء جامعة بغداد	11 9	22 % 18 %

	جامعة بابل	10	20 %
	الجامعة المستنصرية	12	%24
	معهد تقني بابل	8	%16

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

التعليق على المعلومات العامة لخصائص أفراد عينة البحث

-يلاحظ ان الاستجابة الكلية تصل بنسبة 83% من عينة البحث المستهدفة وجدير بالتنويه إن الأكاديميين يتضمنون عشرين فرداً من موظفي وأساتذة والذين يشكلون نسبة % 40 بينما مراقبو الحسابات والبالغ عددهم عشرة أفراد لذلك يشكلون النسبة 20% من حجم العينة, بينما الموظفون الاداريون والبالغ عددهم اربع عشرة فرداً لذلك يشكلون النسبة 28% اما بالنسبة للمستثمرين البالغ عددهم ست افراد والذين يشكلون نسبة 12% من عينة البحث وهذا يدل على ان جميع افراد عينة البحث مؤهلين للإجابة على اسئلة البحث.

-اما بخصوص الجهة التي يعمل إليها يلاحظ انهم يعملون في) جامعة بابل ، مصرف الخليج التجاري ، شركة اسياسيل فرع بابل ، الشرق الاوسط ، بغداد ، مكاتب مراقبة الحسابات (

-اما بخصوص المؤهل العلمي يظهر حوالي 40% ممن يحملون مؤهلات علمية عليا بعد شهادة البكالوريوس في المحاسبة والبقية من حملة درجة البكالوريوس والدبلوم والذين يشكلون نسبة. 60% وبعد ذلك ان هذه المؤشرات تعتبر بان جميع افراد العينة بشكل كافي لفهم اسئلة الاستبانة والاجابة عليها بآراء تعزز موثوقية الاعتماد عليه عند التحليل .

-اما بخصوص عدد سنوات الخبرة يوضح الجدول ان حوالي 70% من افراد العينة يمتلكون خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق من ستة سنوات فاكثر وهذا مؤشر ايجابي على ان الاغلبية من ذوي الخبرة العالية ويعزز ذلك القدرة على استيعاب اسئلة الاستبانة والاجابة عليها بصورة مناسبة تساعد في تدعيم الحكم على فرضيات البحث.

-اما بخصوص مكان الحصول على المؤهل العلمي فكان كل افراد المجتمع وعينة البحث ممن حصلوا على شهاداتهم من العراق.

ثانيا :تحليل اداء واستجابات عينة المبحوثين حول متغيرات البحث.

تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح

الدرجة	الأهمية
1	موافق بشدة
2	موافق
3	غير متاكد
4	غير موافق
5	غير موافق بشدة

بعد ان تم التحقق من صحة وثبات مقياس البحث وفقرات الاستبانة سيتم عرض وتحليل البيانات التي اظهرتها استمارة الاستبيان خلال تحليل اراء استجابات عينة المبحوثين بمجتمع البحث حول متغيرات البحث المتعلق بي تضييق فجوة الثقة في البيانات المالية بين ادارة الشركات والمستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية .والذي اعطى خمس درجات لتمثل حقل الاجابة موافق بشدة الى اوطئ درجة له والذي اعطى درجة واحدة التي تمثل غير موافق بشدة وبينما ثلاث درجات اخرى (2,3,4) لتمثل حقول) موافق ,غير متأكد , غير موافق (وبعد ذلك قام الباحث بعمل جداول التوزيع التكراري للمتغيرات المعتمدة في البحث لاستخدام هذا النوع من الجداول لأغراض عملية التحليل الاحصائي للحصول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية بهدف التعرف على الانسجام في استجابات المبحوثين وكذلك الاهمية النسبية للوسط الحسابي للوصول الى النسبة التي تبين مدى الاتفاق مع السؤال او اكثر وذلك اعتمد الباحث الوسط الحسابي البالغ(3) كمعيار لقياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها والمتعلقة باستجابات عينة المبحوثين علما ان الوسط الحسابي الفرضي(3) ويمثل متوسط بين اعلى درجة في المقياس واوطئ درجة اي ان . {3 = 2 – (1+5)} وبعد اجراء عملية التحليل الاحصائي ومعالجة بيانات متغيرات البحث تم التوصل الى اوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية.

وتم استخدام برنامج (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذا البحث ، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضة البحث.

ثالثاً :محاور الاستبيان.

ت	السؤال	الوسط	الانحراف	الاهمية النسبية

		الحسابي	المعياري	
	هل إن الادارة مسؤولة قانوناً عن القوائم المالية التي قامت بأعدادها تجاه الأطراف الآتية:			
1	أ–الملاك أو المساهمين الحاليين في المنشأة.	3.82	1.42	%76.40
	ب . المستثمرون المتوقعون في المنشأة.	3.68	0.96	%73.60
	ج – دائني ومقرضي المنشأة الحاليين .	3.82	1.12	%76.40
	د–. دائني ومقرضي المنشأة المتوقعين.	3.38	1.16	%67.60
2	هل يتم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين عن التغييرات الاساسية في الشركة	3.62	1.32	%72.40
3	هل يتم الافصاح الكافي عن النتائج المالية للشركة ونتائج عملياتها	4.06	0.84	%81.20
4	هل يعمل مجلس ادارة الشركة بحيادية دون اي تمييز بين المساهمين	3.64	1.19	%72,80
5	هل يوجد تباين بين توقعات مستعملي القوائم المالية وبين ما تستطيع الادارة إنجازه	3.70	1.27	%74
6	هل يوجد قصور في عرض المعلومات من قبل الادارة اتجاه المستثمرين	3.04	1.35	%60.80
7	هل تقوم الادارة بالإفصاح عن معلومات معينة لمستثمرين معينين دون غيرهم	3.96	1.01	%79.20
8	هل تتوافر اتصالات فعالة بين الادارة والمستثمرين	3.44	1.15	%68.80
9	هل فقد المستثمر الثقة في الاسواق المالية ولم يصدق جدوى الادوات المالية ونظرا لتكرار الخسائر الاقتصادية وعدم الافصاح والاعلان عنها من قبل الادارة	3.90	1.04	%78
10	توجد نية لدى الادارة في زيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات المحاسبية	3.40	1.29	%68
11	هل تتميز اسواق راس المال بالشفافية والفعالية في عرض المعلومات المحاسبية	3.74	1.17	%74.80
12	هل يتم الافصاح عن عوامل المخاطرة والتي بدورها تؤدي الى زيادة فجوة الثقة	3.60	1.20	%72
13	هل يوجد نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية للشركة	3.48	1.09	%69.60
14	هل تعتقد ان من اسباب فجوة الثقة هوعدم استقلالية الادارة وانحيازها لمستثمرين دون غيرهم	3.54	1.31	%70.80

15	هل يوجد اهتمام دائم ومستمر من قبل المنظمات المهنية بتطوير مستوى الاداء الاداري للحد من فجوة الثقة.	3.64	1.16	%72.80
16	هل يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية السليمة في اتخاذ قرارات الاستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها وبالتالي تقليص فجوة الثقة	3.70	1.36	%74
17	هل تعتقد انه لا يوجد قانون واضح لسوق العراق للأوراق المالية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية	3.42	1.20	%68.40
18	يؤدي اهتمام الادارة بنقاط الضعف والفشل لمعالجتها الى تحسين اداء الادارة ودقة القوائم المالية وبالتالي تضييق الفجوة بين الادارة والمستثمر	3.56	0.97	%71.20
19	هل تعتقد ان المستثمرين الحاليين فقدوا ثقتهم بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية بسبب فقدان الثقة بالإدارة المعدة لتلك المعلومات.	3.34	1.35	%66.80
20	هنالك مستثمرين يحاولون فرض أراءهم على اعضاء مجلس الادارة بتمرير بعض الامور من خلال تزيف البيانات المالية وهي مثلا اظهار الشركة دائما في موقف مالي قوي.	3.42	1.18	%68.40
21	هل تعتقد ان التضارب في المصالح يستدعي الاهتمام بالشفافية المالية لتحقيق مصالح جميع مستخدمي البيانات المالية.	3.48	1.39	%69.60
22	هل تعتقد لا يوجد تحديد واضح لمسؤوليات الادارة وواجباتها في المجتمع بسبب اعتقاد الملاك ان موظفي الادارة هم عاملون لديهم لذا عليهم ان يخضعوا لتوصياتهم.	3.34	1.19	%66.80
23	هل تعتقد بقصور التقارير المالية عن مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في اسواق راس المال.	3.40	1.39	%68

التعليق على نتائج البحث .

أ /بلغ الوسط الحسابي 3.82 والانحراف المعياري 1.19 وهذا يدل إن الادارة مسؤوله قانوناً عن القوائم المالية التي قامت بأعدادها تجاه الملاك والمساهمين اذ إن السؤال كان واضحا لدى افراد عينة البحث وهذا ما اكدته الاهمية النسبية والتي بلغت .%76.40

ب / من خلال الاطلاع على نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ 3.68 والانحراف المعياري الذي بلغ 0.96يدل على إن هنالك توافق واضح لدى افراد عملية البحث بان الادارة مسؤولة قانونا عن القوائم

المالية التي قامت بأعدادها تجاه المستثمرين المتوقعين في الشركة وهذا ما أكدته الاهمية النسبية التي بلغت 73.60%

جـ / إن الادارة مسؤولة قانوناً عن القوائم المالية التي قام بأعدادها تجاه دائني ومقرضي الشركة الحاليين حيث بلغ الوسط الحسابي 3.82 وهذا يؤكد إن السؤال واضح لدى عينة البحث ،حيث بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال % 1.12 وهذا يؤكد إن هناك اتفاق واضح وهذا ما شارت اليه الاهمية النسبية والتي بالغت. 67.60%

د /بلغ الوسط الحسابي 3.38% والانحراف المعياري 1.16 مما يؤكد وضوح السؤال لدى افراد عينة البحث بان هناك اتفاق على إن الادارة مسؤولة قانونا عن القوائم المالية التي قامت بأعدادها تجاه دائني ومقرضي الشركة المتوقعين وهذا ما اشارت اليه الاهمية النسبية التي بلغت.67.60%

-2من خلال نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ 3.62 والانحراف المعياري والذي بلغ 1.32 يدل على إن هناك اتفاق واضح لدى افراد عينة البحث بان الادارة يجب ان توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن التغييرات الاساسية في الشركة هذا ما اكدته الاهمية النسبية والتي بلغت. 72.40%

- 3بلغ الوسط الحسابي 4.06 والانحراف المعياري 0.84 مما يؤكد إن السؤال واضح لدى افراد عينة البحث بانه يجب الافصاح الكافي عن النتائج المالية للشركة وهذا ما اكدته الاهمية النسبية التي بلغت .81.20%.

-4بلغ الوسط الحسابي (3.64) والانحراف المعياري (1.19) وهذا يدل على انه السؤال واضح لدى افراد عينه البحث بانه يجب ان يعمل مجلس ادارة الشركة بحيادية دون اي تمييز بين المساهمين وهذا ما اشارت اليه الأهمية النسبية التي بلغت .(72.80%)

-5من خلال الاطلاع على نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ (3.70) والانحراف المعياري الذي بلغ (1.27)مما يؤكد انه السؤال واضح لدى افراد عينه البحث بان هنالك تباين بين توقعات مستعملي القوائم المالية وبين ما تسطيع الادارة إنجازه ، هذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت. (74%)

-6يوجد هنالك قصور في عرض المعلومات من قبل الادارة اتجاه المستثمرين وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغ (3.04) والانحراف المعياري الذي بلغ (1.35) والذي يؤكد اتفاق واضح لدى افراد عينه البحث وهذا ما اشارت اليه الأهمية النسبية التي بلغت. (60.80%)

-7بلغ الوسط الحسابي (3.96) والانحراف المعياري (1.01) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بان الادارة تقوم بالإفصاح عن معلومات معينة لمستثمرين معينين دون غيرهم وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت.(79.20%)

-8من خلال الاطلاع على نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ (3.44)والانحراف المعياري الذي بلغ (1.15)يدل على انه هنالك توافق واضح الدى افراد عينه البحث بانه يجب ان تتوافر اتصالات فعالة بين الادارة وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت. (68.80%)

-9من خلال والاطلاع على نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ (3.90)والانحراف المعياري الذي بلغ (1.15)يدل على انه هنالك توافق واضح الدى افراد عينه البحث بان وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت . (78%) المستثمر فقد الثقة في الاسواق المالية

-10من خلال الاطلاع على نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ (3.40)والانحراف المعياري الذي بلغ (1.29)يدل على انه هنالك توافق واضح الدى افراد عينه البحث بان الادارة يحب ان تعمل على زيادة الشفافية ولإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت (68%)

-11من خلال الاطلاع على نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ (3.74)والانحراف المعياري الذي بلغ (1.17)يدل على انه هناك توافق واضح الدى افراد عينه البحث ان اسواق راس المال يجب ان تتميز بالشفافية والفعالية في عرض المعلومات المحاسبية وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت (74.80%) .

-12بلغ الوسط الحسابي (3.60) والانحراف المعياري (1.20) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانه يجب ان يتم الافصاح عن عوامل المخاطرة والتي بدورها تؤدي الى زيادة فجوة الثقة وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت.(72%)

-13بلغ الوسط الحسابي (3.48) والانحراف المعياري (1.09) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانه يجب ان يكون هنالك نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية للشركة وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت.(69.60%)

-14بلغ الوسط الحسابي (3.54) والانحراف المعياري (1.31) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانه من اسباب فجوة الثقة هوعدم استقلالية الادارة وانحيازها لمستثمرين دون غيرهم وهذا ما اكدته الأهمية النسبيه التي بلغت.(70.80%)

-15بلغ الوسط الحسابي (3.64) والانحراف المعياري (1.16) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانه يجب ان يكون هنالك اهتمام دائم ومستمر من قبل المنظمات المهنية بتطوير مستوى الاداء الإداري للحد من فجوة الثقة وهذا ما اكدته الأهمية النسبيه التي بلغت.(72.80%)

-16بلغ الوسط الحسابي (3.70) والانحراف المعياري (1.36) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بان استخدام المعلومات المحاسبية السليمة في اتخاذ قرارات الاستثماريؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها وبالتالي تقليص فجوة الثقة وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت.(74%)

-17بلغ الوسط الحسابي (3.42) والانحراف المعياري (1.20) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانة لا يوجد قانون واضح لسوق العراق للأوراق المالية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية وهذا ما اكدته الأهمية النسبيه التي بلغت.(68.40%)

-18بلغ الوسط الحسابي (3.56) والانحراف المعياري (1.20) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانة يجب ان يكون هنالك اهتمام بنقاط الضعف والفشل لمعالجتها الى تحسين اداء الادارة ودقة القوائم المالية وبالتالي تضييق الفجوة بين الادارة والمستثمر وهذا ما اكدته الأهمية النسبيه التي بلغت (71.20%).

-19بلغ الوسط الحسابي (3.34) والانحراف المعياري (1.35) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بان المستثمرين الحاليين فقدوا ثقتهم بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية بسبب فقدان الثقة بالإدارة المعدة لتلك المعلومات وهذا ما اكدته الأهمية النسبيه التي بلغت.(66.80%)

-20بلغ الوسط الحسابي (3.42) والانحراف المعياري (1.18) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بان المستثمرين يحاولون فرض آرائهم على اعضاء مجلس الادارة بتمرير بعض الامور من خلال تزيف البيانات المالية وهي مثلا اظهار الشركة دائما في موقف مالي قوي وهذا ما اكدته الأهمية النسبيه التي بلغت.(68.40%)

-21بلغ الوسط الحسابي (3.48) والانحراف المعياري (1.39) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث ان التضارب في المصالح يستدعي الاهتمام بالشفافية المالية لتحقيق مصالح جميع مستخدمي البيانات المالية وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت.(69.60%)

-22بلغ الوسط الحسابي (3.34) والانحراف المعياري (1.19) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانة لا يوجد تحديد واضح لمسؤوليات الادارة وواجباتها في المجتمع بسبب اعتقاد الملاك ان موظفي الادارة هم عاملون لديهم لذا عليهم ان يخضعوا لتوصياتهم وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت.(66.80%)

-23بلغ الوسط الحسابي (3.40) والانحراف المعياري (1.39) وهذا يدل على السؤال واضح الدى افراد عينه البحث بانة يوجد هنالك قصور التقارير المالية عن مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في اسواق راس المال وهذا ما اكدته الأهمية النسبية التي بلغت .(68%)

ومن خلال ماسبق تم اثبات قرضية البحث اذ تبين ان هنالك فجوة ثقة بين الادارة والمستثمرين من خلال الإسالة السابقة ونتائج التحليل الاحصائي تبين ان المستثمرين واصحاب المشاريع يحاولون فرض آرائهم على الادارة وان بعض الادارات هي غير مستقلة وغير مهنية وهذا بدورة يؤدي الى نوع من عدم الثقة في البيانات المالية بين الادارة والمستثمر وبالتالي تنشأ فجوة الثقة في البيانات المالية.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :الاستنتاجات :

- ان الادارة مسؤولة قانوناً عن القوائم المالية التي قامت بأعدادها تجاه الأطراف الاخرى.
- هنالك تباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وبين ما تسطيع الادارة إنجازه بسبب توقعاتهم تجاه الادارة وهذا ما كان واضحا من خلال اجابات افراد عينة البحث.
- هنالك عن مشتركة مسؤولية وجود فجوة الثقة تتحملها الادارة والمالكيين فمن سواء حد على جانـ بـالمالكيين اختيارها مجلس ادارةمؤهـ غير ل وقليلي الخبرة والكفاءة مع تتناسب لا ذ وطبيعة حجم. شاطالشركة جانب من اما الادارة كونهملايبذ لون اللازمة المهنية العناية وقيامهم بأعمال ناسبـتت لا مع الخبرة التي يمتلكونها.
- ان من اسباب فجوة الثقة هوعدم استقلالية الادارة وانحيازها لمستثمرين دون غيرهم.
- عدم وجود الافصاح الكافي عن عوامل المخاطرة والتي بدورها تؤدي الى زيادة فجوة الثقة.
- هنالك تباين بين توقعات مستعملي القوائم المالية وبين ما تسطيع الادارة إنجازه او القيام به.

ثانياً :التوصيات.

يوصي الباحث بعدة امور منها.

- ضرورة توفير المعلومات الكافية للمستثمرين عن التغييرات الاساسية في الشركة لتقليل التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية.
- ان اسواق راس المال يجب ان تتميز بالشفافية والفعالية في عرض المعلومات المحاسبية.
- ضرورةاستقلا تدعيم ل وحياد مجلس الادارة ممارسة في اعمالة وأبعاده عن ضغوطات المالكين .
- المهنية المنظمات تدعيموضرورة زيادة اهتمامها بتطوير مستوى الاداء الاداري للحد من فجوة الثقة.
- يجب ان يكون هنالك اهتمام من قبل الادارة بنقاط الضعف والفشل ومعالجتها لتحسين اداء الادارة ودقة القوائم المالية وبالتالي تضييق الفجوة بين الادارة والمستثمر.

- يوصي الباحث بضرورة مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في اسواق راس المال من اجل تضييق فجوة الثقة قدر الامكان.
- ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال الادارة عن طريق التحديد الواضح المهام الادارة ومسؤولياتهم تجاه المالكيين واتخاذ الاجراءات الضرورية لتفادي تأثير المالكين على استقلالية الادارة.
- ضرورة تحديد واجبات الادارة على اساس واضح لطبيعة واهداف عمل الادارة عن طريق زيادة الاتصال الفعال وزيادة ثقافة الرائ العام بوظيفة الادارة .
- ينبغي ان يكون لأعضاء المجلس من الخبرة والإخلاص الكافي والاهتمام المناسب لخدمة مصالح الشركة والمساهمين وأن يعاملوا هؤلاء بشكل عادل وأن يلتزم بمعايير أخلاقية عالية

المصادر :

اولاً : الكتب :

- لطفي ,أمين السيد احمد" ,2005 .المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال " ،الدار الجامعية الإسكندرية.

ثانياً :الدوريات العربية :

- سعد ،رائد إبراهيم " 2008 , فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد. 14
- الذنيبات، علي عبد القادر 2003 ،"بنية فجوة التوقعات في التدقيق و أسبابها :دليل من الأردن"، مجلة دراسات تصدر عن عمادة البحث العلمي جامعة الأردن للعلوم الإدارية، المجلد 30،العدد. 1
- التميمي , هاشم حسن " 2009 ,فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والعشرون.
- الحاج , فهيم سلطان محمد " 2012 , آليات حوكمة الشركات و دورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية "مجلة العلوم الانسانية ولاقتصادية , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
- راضي , محمد سامي، " 1999 فجوة التوقعات في المراجعة – التشخيص والحلول "مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , كلية التجارة – جامعة الاسكندرية ،العدد الاول , الجزء الثاني.

- حمادة ,رشا " 2010 ,أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 26العدد الأول.–
- امين , خالد عبد الله" 1995 , الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربي مجلة

المحاسب القانوني عمان – العدد.92

- الشيخ ,عماد داود " 2004' الشفافية ومراقبة الفساد " مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشاهد , محمد سمير " 2000 ,قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية " منشورات اتحاد المصارف العربية.
- الذنيبات , علي عبد القادر, خميس , بشير احمد " 2008 ,المعايير العامة الشخصية للتدقيق معايير رمزية أم معايير هادفة إلى تحقيق الشفافية المالية "دراسات، العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي /الجامعة الأردنية .المجّلد 35 ، العدد.2

ثالثاً :الرسائل ولاطاريح.

- احمد , محمود شعبان حسين" 2007 , فجوة التوقعات بين المجتمع المالي و مراجعي الحسابات وسبل

تضييقها "بحث غير منشور , الجامعة الاسلامية – غزة.

–2الحارس، عبدالرحمن، ،" فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية"، بحث غير منشور، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية .

رابعاً :الدوريات الاجنبية.

1–Shaikh, Jnaid m. and Taiha Mohammad, "Credibility and expectation gapin reporting pn uncertainties", Managerial Auditing Journal, Vol. 18 No. 6, 2003, pp. 517–529 Lee T., 1994 , Financial Reporting Quality Labels"" Accounting.

2–Auditing and Accountability Journal ,Vol. 7, No. 2, pp.35–45 Lowe, D. J., Frank, K. E., Smith, J. K. (2001). "The Expectation Gap.

3–Perceptual Differences between Auditors, Jurors and Students",Managerial Auditing Journal, Vol.16, No.3, P.145–150

4- hassink Harold &al,corporate fraud and the audit expection gap,stady among businss managers, journal of international accounting auditing and taxation ,VOL:18,2009,pp 85

5-Boynton, W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G Modern Auditing, John Wiley and Sons Inc., USA . 2006

6-Ferguson, Michael J., Lam, Kevin C. K., & Lee, Grace Meina (2002). Voluntary disclosure by state-owned enterprises listed on the stock exchange of Hong Kong. Journal of International Financial Management and Accounting, (13) 2, 152

7-Gregory, J. Holly, & Linen, Jason R. (2003). The role of audit committee in corporate governance. Center for International Private Enterprise, Retrieved Nov. 8, from http://www.theira.org

8- Salehi Mahdi ،2011، "Audit Expectation Gap: Concept، Nature and Trace"، African Journal of Business Managment Vol.5، No.21،

9-Teo, E. J. and Phillip, E. (2005). "A Revalidation of the Audit Expectations Gap: Judicial and Practitioner Views on the Role of the Auditor in Late-Victorian England", Accounting History

10-Arens, A. A., Elder, R. J. and Beasley, M. S. 2006. Auditing and Assurance Services, Prentice Hall, USA

11-Lee, T. A. 1995. The Professionalization of Accountancy: A History of Protecting the Public Interest in A Selfinterested Way, Accounting, Auditing and Accountability Journal, 8